الملتقى الدولي الأول حول :

الاقتصاد الإسلامي

الواقع ..والرهانات المستقبلية

يومي 23-24 فيفري 2011

المحور الخامس :الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية .

مداخلة بعنوان :

دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي

من إعداد :

الأستاذ هزرشي طارق

أستاذ مساعد (ب) جامعة الجلفة

الهاتف : 05.55.40.05.05

الأستاذ لباز الأمين

أستاذ مساعد (ب) جامعة البليدة

الهاتف : 07.74.98.79.11

E-mail : hazerchitarek@yahoo.fr

hazerchi.tarek@Gmail.com:

دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي

تمهيد:

يعتبر الكساد العظيم سنة 1929 منعرج الفكر المالي في الاقتصاد الوضعي، فبعد رفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،أصبح من الضروري والملح استعمال أدوات المالية العامة من طرف الحكومات لمواجهة الأزمات وتوجيه النشاط الاقتصادي ، بما يحقق النفع العام وذلك عن طريق نسيان فكرة حيادية المالية العامة ، فقد تحققه ظهور تقنية جديدة تدعى التمويل بالعجز، فبعد أن كان من الضروري أن تتساوى نفقات الدولة مع إيراداتها ، أصبح الفرق السالب فيها تقنية تستطيع الحكومات من خلالها التأثير في النشاط الاقتصادي بما يضمن استمراره وعدم وقوعه في أزمات أخرى.

وفي نفس الصياغ فإن الدول الإسلامية كانت أغلبها تحت وطأت الاستعمار ،ووفق مقولة الشهيرة " المغلوب من الأمم مولع بتغليب غالبه "فإن المفكرين في هذه الأقطار تأثروا بالفكر المالي الغربي المستورد من انجلترا وأمريكا ،وفي خضم الثورات التحريرية ظهرت طائفة من المفكرين الإسلاميين تنادي بالعودة إلى الاقتصاد الإسلامي ،فحاولوا وضع أسس ومبادئ الاقتصاد مصدره الوحي الذي لا يخطأ لكن بأسلوب حضاري غربي، فوقعوا في حالة من حالات تقنيع الاقتصاد الوضعي في صورة إسلامية ما يطلق عليه أساتذتنا مفهوم أسلمة الواقع وإظهارا للكنوز التي يزخر بها الاقتصاد الإسلامي ارتأينا أن ندرس هذا المفهوم الذي بهر العالم وعرفوه القرن العشرين في اقتصاد ديننا الحنيف ومحاولة مقارنته بالاقتصاد الوضعي رغم علمنا المسبق أن كتابنا لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأيمان منا أن كل فكرة في الاقتصاد الوضعي تقابلها بدائل في الاقتصاد الإسلامي أكثر عدالة وحفاظا على المال العام.

وانطلاقا من أن الاقتصاد الإسلامي يمثل في كثير من المواقع أساس نظريات غربية نسبت لعلماء لم يقوموا سوء بكتابتها، فقد تبادر لأذهاننا أن نقارن بين مصادر العجز الموازني انطلاقا من الإشكالية التالية :

ماهي طرق وأساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي وما هي أهم الفروق بينهم ؟

وسوف نحاول الإجابة على هذه الإشكالية في النقاط التالية :

- ماهية التمويل بالعجز الموازني .
- تمويل العجز الموازني في الاقتصاد الإسلامي .
- تمويل العجز الموازني في الاقتصاد الوضعي .
- دراسة مقارنة بين النظامين الإسلامي والوضعي من الموازنة وتمويل العجز الموازني.

أولا : ماهية العجز الموازني :

تعتبر الموازنة العامة احد المواضيع المهمة خاصة و انه يرتبط بالتخطيط للنفقات الموجهة للتسيير و التجهيز من جهة و إيرادات الدولة من جهة أخرى و لعلها اكتسبت هذه الأهمية من خلال الدور الفعال الذي لعبته و لا تزال تلعبه الدولة في توجيه الاقتصاد بما يحقق النفع العام و إرساء اقتصاد قوي في مواجهة الأزمات .

1 – مفهوم الموازنة العامة :

1.1. تعريف الموازنة العامة :

– الموازنة العامة لغة : الموازنة في اللغة تطلق و يراد بها المعادلة و المقابلة والمحازات و المساواة ، قال في لسان العرب وازنت بين الشيئين موازنة ....

وهذا يوازي هذا إذا كان على وزنه أو كان على محاذيه ، و وازنه عاده و قابله[1] .

– الموازنة العامة اصطلاحا : يمكن النظر لموازنة العامة من عدة زوايا ، يتفنن كل باحث في إظهار الجانب المراد إبرازه ، و يمكن تعريف الموازنة العامة كما يلي :

تعريف 1 : هي وثيقة هامة مصادق عليها من ظرف البرلمان تهدف على تقدير النفقات الضرورية ، الإشباع الحاجات العامة ، و الإيرادات العامة لتغطية هذه النفقات ، عن فترة مقبلة ، عادة ما تكون سنة [2].

تعريف 2 : الموازنة العامة هي خطة مالية للدولة ، تتضمن تقديرات للنفقات، والإيرادات العامة ، لسنة مالية مقبلة ، و تجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها الدولة [3].

من خلال ما سبق نستنتج أن :

- الموازنة خطة مالية للدولة قصيرة الأجل .
- للموازنة صفة تقديرية مستقبلية .
- للموازنة مدة زمنية محددة في غلبها سنة ميلادية .
- تجيزها السلطات التشريعية و تنفيذها السلطة التنفيذية .

---

[1] محمد حلمي الطوابي ، **اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن العام في الدولة الحديثة دراسة مقارنة**،(الإسكندرية،دار الفكر الجامعي ، 2007)،ص 18.

[2] محرزي محمد عباس ، **اقتصاديات المالية العامة**،(الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007)، ص 317.

[3] محمد شاكر عصفور ، **أصول الموازنة العامة**، (الأردن ، دالا المسيرة ،2008)، ص 4 .

– الموازنة العامة في الإسلام :

لقد اختلف المفكرون في شكل الموازنة العامة في الإسلام لكنهم لم يختلفوا في جودتها ، كون الموازنة العامة لم تكن في فجر الإسلام على الشكل المعروف في أيامنا هذه ، و ذلك لخصائص المرحلة .

فقد ذهب فرق من المفكرين على أن الدولة الإسلامية لم تعرف الموازنة العامة كما هي في شكلها الحالي ، لكن مضمونها كانت سائدا منذ عهد الرسول صلى الله عليه و سلم[4] .

كما ذهب فريق آخر إلى انه لا يمكن القول بوجود موازنة عامة شاملة للدولة الإسلامية في تلك الفترة ، حيث لم يكن هناك مقابلة دورية بين الإيرادات العامة و النفقات العامة لفترة زمنية محددة ، و وثيقة واحدة توضح خطة تحصيل الإيرادات و دفع النفقات في أبوابها المحددة في خطة مسبقة .

بينما يرى البعض : إن الفكر المالي الإسلامي هو أسبق الأنظمة المالية إلى معرفة الموازنة العامة سواء من حيث الفكر أو المضمون[5] .

2.1. مبادئ الموازنة العامة : تختلف مبادئ الموازنة العالمة باختلاف المذهب و الفكر الاديولوجي و في مقامنا هذه سوف نتطرق إلى مبادئ الموازنة العامة في كل من النظام الإسلامي و النظام الوضعي .

أ – مبادئ الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي :

- مبدأ السنوية : يعتبر مبدأ السنوية البعد الزمني لموازنة حيث يبدأ من تاريخ اعتماد الموازنة و ينتهي بنهاية آخر يوم من السنة .
  تقتضي هذه القاعدة بأن تعد الحكومة ، كل عام موازنة العام المقبل ، وتعرضها على السلطة التشريعية لأخذ موافقتها ، و لا تعطي هذه الموافقة مبدئيا ، إلا لسنة واحدة[6] .
- مبدأ الشمولية : نعني بها ضرورة إعطاء إيرادات الدولة كافة أي كان مصدرها ، و نفقاتها كافة مهما كانت أنواعها و تراعي هذه القاعدة في تنظيم الموازنة لكي تأتي إجازة الجباية و الإنفاق مطابقة للواقع .
- مبدأ الوحدة : تعني أن تكون الموازنة محررة في وثيقة واحدة تشمل كل الإيرادات و النفقات المقررة خلال السنة القادمة .
- مبدأ عدم التخصيص : مدلولها أن لا تخصص الدولة إيراد معين لنفقة محددة بعينها.

---

[4] كردودي صبرينة ، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي** ،(الجزائر، دار الخلدونية ،2007)، ص 109 .

[5] محمد عبد الحليم عمر ، الموازنة العامة في الفكر الإسلامي ، **مجلة الدراسات التجارية الإسلامية** ، جامعة الأزهر ، كلية التجارة ، العدد الأول 1984،ص 63 .

[6] محمد طاقة و هدى العزاوي ، **اقتصاديات المالية العامة** ،(الأردن ، دار المسيرة ، 2007)، ص 179 .

- مبدأ التوازن : التوازن هو أن تتساوى النفقات العامة مع الإيرادات العامة وهذا حفاظا على توازن الاقتصاد العام بشكل كلي .

إلا انه و في خضم الكساد العظيم الذي عرفه العالم سنة (1929) ظهر مفهوم جديد وجد حلا للمشكلة على يد المفكر الانجليزي " جود ماينسركينز " و ذلك من منظور مالي وكان فحواها أن الكساد لن يزول دون التوسع في الإنفاق العام و ذلك بدفع منحنى (Is) على اليمين الأعلى كي نتخلص من آثار الكساد العظيم و كان ذلك هو الحل الناسب للأزمنة .

من هنا ظهرت تقنية العجز الموازني كأداة لعلاج الإختلالات الاقتصادية .

ب – مبادئ الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي :

بعد التطرق للقواعد الأساسية للموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي يمكن أن نذكر القواعد العامة للموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي كما يلي[7] :

- مبدأ السنوية : لم يختلف النظام الوضعي عن الاقتصاد الإسلامي في قاعدة السنوية باعتبار السنة هي مدة اعتماد و تنفيذ الموازنة ، و الدليل على ذلك أن الزكاة باعتبارها المصدر الأساسي للإيرادات تحصل كل سنة من المكلفين الذين قد بلغ النصاب عندهم مدة سنة واحة .

- مبدأ التعدد : يظهر من خلال هذه القاعدة اختلاف بين النظام الإسلامي و الوضعي من خلال أن عدد الميزانيات في النظام الإسلامي هو ميزتين على الأقل إحداهما هي الميزانية الأساسية للدولة و الأخرى هي ميزانية الضمان الاجتماعي (الزكاة) و بالتالي فإن الأصل في الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي هو التعدد عكس النظام الوضعي الذي يحدد الميزانية في وثيقة واحدة .

- مبدأ التخصيص : هي عبارة عن إيراد معين بنفقة معينة و تظهر أهمية التخصيص من خلال قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء و المساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم و في الرقاب و الغارمين و في سبيل الله و ابن السبيل فريضة من الله و الله عليم حكيم » (التوبة 60) ، فقد ورد ترتيب و تحديد للأشخاص المستفيدين من الزكاة في هذه الآية الشيء الذي إن دل يدل على وجوب تخصيص الزكاة من هؤلاء من غيرهم .

- مبدأ التوازن : إن المتتبع للفكر الاقتصاد الإسلامي يدرك انه لم يكن يلتزم بمبدأ التوازن في الموازنة بل كان احتمال الفائض و العجز قائما فيها . و ذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي طال كان ذلك في حدود المصلحة العامة و لم يكن إسراف في الإنفاق العام .

[7] كردودي صبرينة، نفس المرجع السابق ، ص112 .

2 – مفهوم العجز الموازني و أنواعه :

يعتبر عجز الموازنة في الماضي بمثابة مسألة غير فيها و تثير الكثير من النقد و اللوم من واضعي السياسة المالية و الموازنة كما أنها تشير إلى ضعف الإدارة المالية .

لكن يتطلب من معدي الدول أن يقوموا بإعداد موازنة تتسم بالتوازن و هذا راجع للمتطلبات الدستورية الموجودة في كثير من الدول مثل : اليابان ، اندونيسيا ، الجزائر ... الخ

2. 1. مفهوم العجز الموازني :

يقصد بعجز الموازنة عند علماء الفكر المالي قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة .

أو بمعنى آخر هو زيادة النفقات للدولة عن الإيرادات للدولة في موازنة الدولة العامة بحيث لا يستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة المضطرة في النفقات العامة فالنفقات هي التي تحدد غالبا حجم العجز و طبيعته حيث أن النفقات تميل غالبا إلى زيادة في مختلف دول العالم ، و سبب هذا التزايد في النفقات هو تطور الحاجات العامة و نمو وظائف الدولة[8] .

2.2. أنواع العجز الموازني :

إن عجز الموازنة متعدد الأشكال و مختلف الأسباب و لكن علماء الفكر المالي قد صنعوه إلى الأنواع التالية[9] :

أ – عجز متوقع من قبل السلطات المسئولة : و هو عجز يتضمنه قانون الموازنة و يبرز بصورة واضحة في بداية السنة المالية .

ب – عجز طارئ أو مؤقت :

و ينشأ مثل هذا العجز نتيجة تبدل الحالة الاقتصادية أثناء السنة المالية فقد تضع الدولة في بداية السنة المالية موازنة و بتقديرات صحيحة بحيث تتساوى فيها النفقات مع الإيرادات وفق الحالة الاقتصادية المتوقعة إلى أنه عند تنفيذ الموازنة إثناء السنة المالية ، قد تعصف بالاقتصاد الوطني ظروف صعبة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي فيؤثر هذا في مجمل الضريبة ، و يظهر هذا العجز كذلك في حالة الأزمات الاقتصادية التي تعمل الدولة هنا على زيادة حجم إنفاقها من اجل العمل على حل الأزمة و بالتالي يحصل عجز في الموازنة العاملة .

ج – العجز البنيوي أو الهيكلي :

يظهر العجز البنيوي أو الهيكلي نتيجة عيب في الهيكل الاقتصادي بسبب ظروف غير مواتية تحيط بهذا الاقتصاد ، و هو يظهر على شكل عجوز مالية ضخمة متتالية لا تؤثر فيها مختلف

---

[8] حسين راتب يوسف ريان ،**عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي** ، (الأردن ،دار النفائس ،1999)، ص 92 .
[9] حسين راتب يوسف ريان ،نفس المرجع ، ص 100 .

الحلول التي تتبناها الدولة لإقامة التوازن ، و هذا النوع هو الأكثر خطورة لعمق جذوره في مالية الدولة ، نظرا لعدم تزايد الإيرادات بنسبة تعادل تزايد النفقات ، فالعجز هنا ليس طارئا بل بنيويا يشمل جميع البنية الاقتصادية للدولة ، و ينتج عن الوسائل المالية تقسها التي تعتمد عليها الدولة في إعداد الموازنة ، إذا حاولت الدولة القضاء على هذا العجز بزيادة العبء الضريبي ، فان الزيادة في نسبة الضرائب للأسباب التالية :

- رد فعل المكلف تجاه النظام الضريبي : فعندما يشعر المكلف بثقل العبء الناشئ عن مجمل الضرائب و الرسوم فإن ذلك يدفعه إلى التهرب من دفع الضرائب .
- الزيادة المطردة و السريعة في النفقات : فعندما تزيد النفقات زيادة سريعة و مستمرة لا يمكن ان تلحق بها زيادة الإيرادات العامة .
- الارتفاع في نسبة حجم النفقات على الدخل القومي بحيث ان الزيادة في الدخل القومي لا تنعكس بزيادة في الإيرادات العامة مماثلة للزيادة في النفقات العامة .

3 – أسباب العجز الموازني :

3. 1. أسباب العجز الموازني :

يرجع العجز الموازني إلى سببين رئيسيين هما :

أ – زيادة النفقات :

إن المتتبع بطرق الإنفاق الحكومي يجد ان زيادة النفقات ترجع لأحد الأسباب التالية[10] :

- الزيادة الطبيعية في عدد السكان : و ما يترتب على ذلك من مسؤوليات على الدولة تجاه المجتمع من توفير الحاجات الأساسية للمواطنين و إقامة المشاريع و المرافق العامة من طرق و مدارس و مستشفيات و كفالة الصحة و التعليم و ما يتطلبه ذلك من زيادة في الإنفاق من سنة لأخرى .
- زيادة نفقات الخدمة المدنية و خصوصا بند الرواتب و الأجور .
- زيادة الأعباء الدفاعية و الأمنية بسبب الحروب و التهديدات الخارجية و ما يصاحب ذلك من الارتفاع المتواصل في تكاليف التسليح و يتعد... ذلك حتى بعد الحروب حيث تزداد النفقات بسبب إعادة التعمير بعد الحرب .
- تزايد أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي المستخدم لتمويل العجز في الموازنة فان كثرة الاقتراض وتراكم الديون العام غير محتملة .
- الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل وغير ذلك مما يتطلب زيادة في النفقات لإعانة المتضررين والمحتاجين .
- الإنفاق التبذيري والترف من ذوي النفوذ والسلطة والجاه وكبار المسؤولين .

[10] حسين راتب يوسف ريان ،نفس المرجع ، ص 92 .

ب- قلة الإيرادات :

والسبب الثاني من أسباب العجز في الموازنة هو قلة الإيرادات وانخفاضها ، وقد يحصل ذلك نتيجة حالة غير متوقعة ومن هذه الحالات التي ينجم عنها قلة الإيرادات ما يلي[11] :

- انخفاض حصيلة الضريبة وخصوصا في حالات الركود الاقتصادي .
- عدم كفاءة وفعالية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام .
- انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلبا بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطلها .
- الضغط في العبء الضريبي وفرض الضرائب غير العادلة تحدث نزعة عند كثير من الممولين للتهرب من دفع الضرائب .
- التراجع في النشاط الاقتصادي والتنمية بسبب فرض نسبة ضريبية عالية تثقل كاهل المستثمرين وتقضي على حوافز الإنتاج والتنمية والاستثمار ، وتجعلهم يفقدون الأمل في تحقيق الربح .

3. 2. مخاطر العجز في الموازنة العامة :

للعجز الموازني مجموعة كبيرة من المخاطر أهمها :

- وقوع الدولة في حالة التضخم : عند زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها تتجه الدولة إلى تغطية العجز باللجوء إلى مؤسسة الإصدار النقدي وطبع كميات إضافية من الأوراق النقدية فتزداد الكتلة النقدية المتداولة فيرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتا ، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة فيرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتا ، فترجع الأسعار ويحصل التضخم وتنخفض قيمة العملة[12] .
- إن وجود العجز في الموازنة سيدفع الحكومة إلى الاقتراض .
- إن وجود العجز في الموازنة العامة قد يؤدي إلى وجود خطر الإفلاس حيث انه لوجود العجز تلجأ الدولة الى الاقتراض لتغطية هذا العجز الأمر الذي سيترتب عليه وجود نفقات إضافية في موازنات السنوات القادمة لسداد أقساط القروض وفوائدها[13] .
- إن وجود العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى تقليل الاستثمار الخاص وزيادة الاستهلاك العام .

---

[11] حسين راتب يوسف ريان ،نفس المرجع ، ص 97 .
[12] قطب محمد إبراهيم ، **الموازنة العامة للدولة** ، (مصر ،الهيئة المصرية للكتاب ،1987) ، ص 68.
[13] حسين راتب يوسف ريان ،نفس المرجع السابق ، ص 104 .

ثانيا : تمويل العجز الموازني في الاقتصاد الإسلامي .

باعتبار أن العجز الموازني تقنية مالية تستخدم في جميع مدارس الفكر الاقتصادي ، إلا انه لاحظنا أن الفكر الاقتصادي الإسلامي سبق جميع مدارس الفكر القديمة والحديثة ، كما انه اختص بأداة ووسائل تمويل العجز تتماش وتعاليم الدين الحنيف ولعل أهمها :

1 – صيغ تمويل العجز الموازني الدورية :

1.1. الزكاة : تعتبر الزكاة من أهم الموارد المالية لبيت مال المسلمين ولعلها هي الأداة الرئيسية في الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي ، إلا أن العلماء المسلمين ، دعوا إلى أن تكون لها موازنة مستقلة عن الموازنة العامة الأساسية للدولة نتيجة لعامل التخصيص الذي تتميز به[14].

وباعتبار أن الدولة في العهد الإسلامي أنشأت جهازا مركزيا للزكاة يحصلها ويصرفها في أبوابها المحددة ، وباعتبار ان أداء الزكاة للحاكم جائزة بالأدلة الشرعية فان الزكاة يمكن لها أن تخفف من عبء الموازنة العامة من خلال مساهمتها الفعالة في تمويل التنمية الاقتصادية ، وذلك كونها مورد مالي كبير ومتجدد ، ولا يتوقف دورها التمويلي عند حدود حصيلتها بل يتعداها إلى ما يمكن أن تحرره من أموال مجمدة ومكتنزة .

مما سبق فان للحاكم الحق التصرف في أموال الزكاة المأدات إليه بما يعود بالنفع العام ويحقق الاستقرار الاقتصادي أن لم نقل التنمية الاقتصادية .

1. 2. الوقف :

أ– لغة : الحبس ، ووقف الأرض على المساكين ، أي حبسها عليهم .

ب– اصطلاحا : الوقف هو إخراج الشيء من تصرف صاحبه وتخصيص منافعه للموقف عليهم ، فالمال الموقوف هو مال يدار لمصلحة الجهة المنتفعة سواء كانت جهة خيرية أو علمية أو اجتماعية .

وباعتبار أن الوقف يسير من طرف السلطة العليا للدولة فان الحاكم له الحق في توجيه أموال الوقف بما يخدم المجتمع مع مراعات الموقف عليه ، فيتعدد الموقف عليه نجد أنفسنا أمام مصادر أموالها متعددة يستطيع الحاكم أن يستعملها في علاج عجز مؤقت أو تمويل قطاع مستهدف يفرض على الحاكم إحداث عجز موازني مؤقت .

2 – صيغ تمويل العجز الموازني الحديثة :

[14] كردودي صبرينة، نفس المرجع السابق ، ص209 .

2. 1. سندات المقارضة (المضاربة):

سندات المقارضة هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة بإصدار صكوك رأس مال المضاربة ، على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال المضاربة ، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه[15] .

كما عرف العزيز الخياط سندات المقارضة الحكومية بأنها " الصك القابل للتداول الذي تصدره الحكومة أو أحد مؤسساتها ، ويمثل تمويلا طويل الأجل يعقد عادة عن طريق الاكتتاب العام من خلال ما سبق يتضح لنا أن سندات المقارضة هي عبارة عن سندات ملكية تثبت لحاملها الحق في استرداد مبلغ معين زائد فائدة أو ناقصة مبلغ معين يعتبر مقدار الخسارة ، ففي حالات العجز تقوم الدولة بتمويل العجز الموازني بقيامها بالمشاريع الكبرى التي لا تحتملها موازنة سنة عن طريق إصدار سندات المقارضة وذلك بدلا من سندات الخزينة . حيث تلعب سندات المقارضة دور المعبئ للأموال اللازمة لتمويل إنفاقها العام .

وكمثال عن هذه السندات : قد تقوم الحكومة ممثلة في إحدى مؤسسات القطاع العام ، بإصدار كمية معينة من هذه السندات و طرحها للاكتساب العام لتمويل مشروع معين ، أو لتوسيع مشروع محدد ، بحيث تشكل قيمة سندات المقارضة قيمة الأموال التي تحتاجها الحكومة ، و تكون من خلال الخطوات التالية :

أ – إصدار النشرة الخاصة بالاكتتاب و تحمل المعلومات التالية :

- القيمة الاسمية للإصدار .
- وصف المشروع و بيان الجدول الاقتصادية منه .
- نسبة توزيع الأرباح السنوية بين إطفاء السندات و الأرباح المستحقة لمالكي السندات .
- مواعيد الاكتتاب العام و دفع الأرباح ، و إطفاء السندات .
- تحديد فئة السندات ، و شروط الإصدار .

ب – يقوم المستثمرون بالاكتتاب في السندات مقابل ربح معين دون فائدة ثابتة ، و توزع الأرباح حسب المساهمة في رأس مال المشروع .

ج – يمكن أن يكون السند قابل للإخفاء بقيمته السوقية و ليست الاسمية ثم تتملك الحكومة كل المشروع ، و قد يكون السند غير قابل للإطفاء فيبقى المكتتب شريك في المشروع.

د – يستطيع المكتتب تداول السند بسعر السوق ، و ذلك بعد بدأ المشروع فعلا .

2.2. أسهم المشاركة : هي آلية تستطيع الدولة من خلالها جذب الأموال الخاصة بانجاز المشاريع الكبرى و هذا عن طريق إصدار أسهم تملك بحيث تقوم الدولة بطرح أسهم هذه

[15] كردودي صبرينة، نفس المرجع السابق ، ص192 .

الشركات للبيع بهدف تمويل مشروع جديد و يتم طرحها بناء على أسلوب المشاركة في السريع و الخسارة و تكون العملية كما يلي :

أ – تقوم الخزينة العمومية بإصدار أسهم المشاركة الحكومية بسعر محدد و نقوم ببيعها للجمهور .

ب – يملك حامل السهم جزء من المشروع بمقدار اكتتابه فيه .

ج – تكون إدارة المشروع مشتركة بين المكتتبين و الحكومة .

د – يقدر العائد على السهم حسب الشروط المتفق عليها في الاكتتاب و يتحمل كل طرف حسب مساهمته في راس مال الشركة نسبة الخسارة أن وقعت .

يمكن أن تصبح تقنية أسهم المشاركة عبارة عن أداة لإعادة تأهيل بعض المؤسسات ، بدلا من إشهار إفلاسها و بيعها و تعتبر هذه التقنية أفضل الحلول التي يمكن أن تحقق فعالية في الفضاء على مشاكل البيروقراطية و التسيير الفوضوي باعتبار أن المساهمين في المشروع لهم حق الإدارة .

2. 3. سندات الإجارة : تصدرها إحدى أجهزة الحكومة ، فهي مستند ملكية مرتبط في أدوات و آلات و معدات و أصول ثابتة و تجهيزات أو عقارات للحائزين عليها [16].

فيمكن للحكومة إصدارها بدلا من استهلاك العقارات و الآلات و التجهيزات . يمكن للدولة استئجارها و إصدار سندات ملكية أعيان مؤجرة للتداول لمالكيها ، يمكن أن تصبح قابلة للتداول و هذا باعتبارها سندات مرنة قليلة المخاطر ، و ذات آجال متعددة .

2. 4. سندات السلم : يمكن للدولة استخدام صيغة التمويل بإصدار سندات السلم في كل أصناف المنتجات الوطنية . و يمكن أن نأخذ مثال النفط و تكون العملية و تكون العملية كما يلي:

أ – تقوم الدولة ببيع كمية معينة من النفط محدد الوصف و الكمية على ان تستلم الكمية للمشتري في يوم محدد و في المكان الذي اتفق عليه .

ب – يدفع المشتري السعر مقدما للدولة .

ج – يقوم المشتري بتوكيل الدولة ببيع كميته التي اشتراها .

د – تقوم الدولة ببيع تلك الكمية في السوق العالمية .

هـــ – الفرق بين سعر البيع في الأسواق العالمية و سعر شراء السند يعتبر هو الفائدة المحققة للمشتري .

---

[16] كردودي صبرينة، نفس المرجع السابق ، ص197 .

من خلال هذه التقنية نستنتج أن كل من الدول و المكتتب قد يحققان فائدة و ذلك كما يلي :

- بالنسبة للدولة : تكون الدولة قد حققت أموال عاجلة لم يستخرج حتى نفطها الذي بيع قبل وقته بمدة ما يعطيها قدرة انفاقية تعالج العجز الحاصل بأموال لاحقة محققا آنيا .
- بالنسبة للمكتتب : فانه يقوم باستثمار أمواله في سلعة ذات رواج احتمال تحقيق الفائدة فيه مرتفع ، حيث سوف يضحي بقدرة شرائية آنية إلى أخرى آجلة زائد فائدة ، باعتبار أن المكتتب له علم بتحركات السوق و بالأسعار المستقبلية .

2. 5. عقد الاستصناع :

الاستصناع هو أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء ما له على أن تكون الهواء من عند الصناع ، و ذلك نظير ثمن معين ، و لا يقف نطاق الاستصناع عند مادة معينة أو صورة محددة ، بل كل ما يصنع و يحتاج إليه ، طالما كان هناك وضوح و تحديد يمنع المخاصمة و التنازع[17] .

تحصيل الدولة عن التمويل وفق هذه التقنية من البنوك الإسلامية حيث تستخدم الدولة هذه العقود لإنشاءات و توريد السلع و المعدات و وسائل النقل ، و يكونه ربح البنك هو الفرق بين كلفة الإنشاءات و ثمن بيعها للحكومة بعقد استصناع .

فإذا أخذنا مثال المباني نقول :

أ – تطلب وزارة الشباب والرياضة من بنك إسلامي لبيعها استصناع ملاعب .

ب – بعد توقيع العقد يكون الثمن مؤجلا بعد الاستسلام أو مقسطا .

ج – يقوم البنك بالدخول في استصناع آخر مع مقاول يقوم بالبناء و يكون الدفع حالي ، أو بالتقسيط عند نهاية المشروع و استلام المباني .

د – ربح البنك هو الفرق بين العقدين (عقد المقاول و عقد الحكومة) .

مما سبق يتضح لنا أن الدولة من خلال عقد الاستصناع بتحقيق مباني كانت سوق تخصص لهم اعتماد في الموازنة و بفضل عقد الاستصناع و فرت الاعتماد المائي إلى تاريخ استلام موضوع العقد و وفرت المصنوع حاليا دون غلاف مالي حاضر .

2. 6. أسهم الإنتاج : و هو أن يتملك الممول لمشروع مثلا الطريق السيار و تقوم الحكومة بإدارته على أساس المشاركة في العائد الإجمالي للمشروع ، و يمكن أن نحول التمويل بالمشاركة في الإنتاج إلى أسهم ملكية تعود بالربح على المكتتبين فيها كون أن المشروع يدر أرباح من خلال رسوم استغلال الطريق .

---

[17] لعمارة جمال ، اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق ، دراسات اقتصادية مركز البحوث والدراسات الإنسانية ، الجزائر ،عدد 1 رقم 1419 ،1999 ،ص 76 .

7 / تعجيل الزكاة : يعتبر موضوع تعجيل الزكاة أحد أكثر المواضيع جدلا بين العلماء ، حيث ذهب الحنابلة و الشافعية إلى حلته ، بينما رفض الإمام مالك هذا الطرح .

إن تعجيل الزكاة يعتبر احد أهم أدوات تمويل عجز الموازنة باعتباره تسبيق لتحصيل الزكاة قبل بلوغ الحول ، أي بمثابة تسبيقات على الزكاة تقوم الدولة بسد ثغرات مالية ظرفية لم يتم التخطيط لها مسبقا ، كما يجوز لولي الأمر أن ينفقها في غير محلها طالما ابتغى بها تحقيق النفع العام . و باعتبار أن المزكي له الحق في أن يعترض على تقديم زكاته فهذا يفتح باب عجز أمام السلطة في اختيار صيغة أخرى لتمويل العجز الموازني .

ثالثا : تمويل العجز الموازني في الاقتصاد الوضعي :

إن الأهمية التي اكتسبها المالية العامة كان جراء ظهور السياسة المالية كأحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية و الأكثرها فعالية خاصة في فترة الأزمات و الحروب ما نتج عنه توسع في التفكير المالي للدولة و محاولة تطويره من فترة لأخرى ، و لعل أهم ملامح تطور المالية العامة كلن بظهور مفهوم العجز الموازني كتقنية مالية لها اثر مباشر على النشاط الاقتصادي ، و مع تزايد أهمية مفهوم العجز الموازني حاولت مدارس الفكر الاقتصادي إيجاد صيغ تمويل هذا العجز حسب اديولوجيات كل مدرسة وحسب طبيعة كل نظام ولعل أهم صيغ تمويل العجز الموازني ما يلي :

1 – المصادر الجبائية :

تعتبر المصادر الجبائية احد أهم مصادر تمويل عجز الموازنة وذلك مكن خلال ثبات حصيلتها نسبيا مقارنة بباقي المصادر و كذا دورية تحصيلها ، فهي المصادر العادية الأساسية في تمويل الموازنة العامة .

1.1. الضرائب :

أ – تعريفها : اقتصاديا يمكن تعريف الضريبة على أنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية و التي تقوم عن طريق السلطة ، بتحويل الأموال المحصلة و بشكل نهائي ة دون مقابل محدد ، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية[18] .

كما يمكن تعريف الضريبة على أنها :

- اقتطاع نقدي ، ذو سلطة ، نهائي ، دون مقابل ، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة و جماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية .

ولعل أكثر التعاريف تداولا في أيامنا هذه هو :

[18] محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات الجباية والضرائب** ،(الجزائر ، دار هومة ،2008 ،ط4) ص 13 .

*- الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية ، بصورة نهائية ، مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة ، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[19] .

ب – خصائصها : من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية :

- الشكل النقدي للاقتطاع : يجب أن يكون اقتطاع الضريبة نقدا كي تسهل عملية صرفه و عدم انتظار مدة تحويله .
- إجبارية الاقتطاع : تعتبر الضريبة احد ابرز مظاهر سيادة الدولة و المقصود بالإجبار هو الأمر المتمثل في دفع المكلف عنوة لدفعها .
- نهاية الضريبة : أي أنها غير قابلة للاسترجاع من طرف المكلف حتى في حالة الخطأ .
- تغطي الأعباء العامة : الضريبة عبارة عن أداة في يد الدولة لتحقيق النفع العام ومواجهة النفقات العامة للدولة بحيث تحقق لجميع أفراد المجتمع نفعا معينا نسبيا يختلف باختلاف الشريحة المستفيدة من ذلك .

ج – أهدفها : إن الأهمية التي إكتستها الضريبة بين مصادر العجز الموازني كان نتيجة الأهداف الفعالة ولعل أهمها :

- الهدف المالي للضريبة : تعتبر الضريبة الممل النقدي الأول للموازنة وهذا من خلال خاصيتها النقدية فهي تلعب دور محدد و موجه للقدرة الشرائية للأفراد وتعتبر أداة ضغط من خلالها تكبح أو توسع في النشاط الاقتصادي .
- الهدف الاقتصادي : أن الضريبة يمكن أن توجه امتصاص الفائض من القدرة الشرائية و إلى محاربة التضخم و عند توجيه الفائض من القدرة الشرائية فإنها بذلك سوف تفضل قطاع آخر ما يجعلها موجها اقتصاديا من الدرجة الأولى ، فمثلا عند إتباع الدولة لسياسة تشجيع الإسكان تقوم الدولة بكبح قطاع معين لتوجه القدرة الشرائية منه إلى غيره أي قطاع السكن بفرض ضريبة عالية على الأول وخفضها على الثاني .
- الهدف الاجتماعي : يتمثل الهدف في استخدام الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل باعتبارها اقتطاع من المكلفين الأغنياء موجه لتحقيق النفع العام وفق نظرية التكافل الاجتماعي .

من خلال ما سبق فان الضريبة تعتبر أهم أداة من أدوات تمويل العجز الموازني من خلال تشعب تنظيمها الفني الذي أمدها بنسب مختلفة وتواريخ تسديد متفرقة توفر للاقتصاد سيولة دائمة موزعة خلال كل السنة المالية ، فالضريبة على القيمة المضافة تحصل بعد كل نشاط للمكلف ، بينما تحصل الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات في آخر السنة المالية فتعتبر مورد للموازنة العامة تبدأ بها السنة المالية الجديدة ، ومنه فان الضريبة

[19] سوزي ناشد ، **الوجيز في المالية العامة** ، (الدار الجامعية للنشر ، 2000) ص 11 .

عبارة عن مورد متجدد للموازنة يحقق لها السيولة واستمرارية الإنفاق ما يجعلها أحسن موارد تمويل عجز الموازنة العامة .

1. 2. الرسوم :

الرسم هو مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة ، أو غيرها من الهيئات العامة ، جبرا ، مقابل انشغاله بخدمة معينة تؤديها له ، تحقق في آن واحد نفعا خاصا لمن ينتفع بها بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من جراء أدائها[20] .

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الرسم يشترك مع الضريبة في عدة خصائص لعل أهمها :

- الصفة النقدية .
- صفة الجبر .
- تدفع للدولة .

إلا أنها تختلف مع الضريبة في كونها :

تدفع مقابل انتفاع المكلف بخدمة معينة تؤديها له الدولة ، فكلما زاد نشاط الدولة الموجه إلى الأفراد كانت حصيلة الرسوم اكبر ، و باعتبار أن العجز الموازني هو عبارة عن زيادة في النفقات مقابل نقص في الإيرادات فان الدولة لم يحدث لها عجز إلا من خلال توسعها في الخدمات المقدمة للأفراد ، مما قد ينتج عنه زيادة في حصيلة الرسوم ، فإذا زاد العجز الموازني قابلة بالضرورة زيادة في الرسوم نتيجة زيادة في الخدمات المقدمة للجمهور التي توجب استحقاق رسم معين .

2 – المصادر الائتمانية :

يعتبر مفهوم الائتمان عن وجود ثقة بين طرفي العقد الذي موضوع مبلغ مالي يدعى القرض . و لعل أهم أنواع القروض المستخدمة في تمويل عجز الموازنة العامة هي :

2. 1. القروض العامة : هو المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو إحدى الهيئات العامة الأخرى من الأفراد أو من الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية ، مع الالتزام برد المبالغ المقترضة مضافا إليها بعض المزايا أهمها فائدة محددة ، و ذلك طبقا لشروق عقد القرض[21].

من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن القرض العام :

مبلغ من المال و الصفة النقدية هي الغالبة في العصر الحاضر على القروض العامة ، كما أن القرض العام تغلب غليه الصفة الاختيارية باعتباره موجه للاكتساب العام إلا انه من الممكن أن تقوم السلطات بإجبار موظفي الوظيف العمومي بالاكتتاب جبرا في القرض وهذا في الظروف

---

[20] منصور ميلاد يونس ، **مبادئ المالية العامة** ، (ليبيا ، منشورات الجامعة المفتوحة ، 1994) ، ص 71 .
[21] منصور ميلاد يونس ، نفس المرجع ، ص 80 .

الغير عادية ، و باعتبار أن المحصل لأموال الاكتتاب هي السلطة فان ذلك يعطي للقرض العام صفة الإيراد المراد منه تحقيق النفع العام ، فالقرض العام واجب الوفاء في تاريخ استحقاقاته و للدولة الحق في تمديد تاريخ الاستحقاق مقابل زيادة في معدل الفائدة .

بما إن للدولة عدة مصادر لتمويل عجز موازنتها ، إلا أنها تعتمد على القروض العامة كأداة من أدوات التوجيه الاقتصاد و لعل هذا الاختيار مبني على عدة اعتبارات لعل أهمها[22]:

- لتمويل المشروعات الضخمة التي تحتاج إلى نفقات كبيرة تفوق الموارد السنوية للدولة .
- تضطر الكثير من الدول إلى الاقتراض عندما تكون بحاجة إلى المال لمواجهة نفقات تنموية أو عسكرية ، حيث تكون الضرائب قد وصلت إلى حد لا تتحمل معه أية زيادة .
- قد تلجئ الدولة إلى طريقة التمويل بالقرض للوصول إلى المدخرات المكتنزة بدلا من الضرائب عليها إذا شعرت أن هناك قدرا من الاكتناز في المجتمع .
- قد تلجئ الدولة إلى الاقتراض في حالة وجود خطر التضخم لتقلل من القوة الشرائية بين الأفراد من خلال سحب الكتلة النقدية الزائدة و التأثير على الطلب الكلي .

2.2. القروض الخارجية : هي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة . أو العامة الأجنبية أو حتى بعض المنظمات الدولية المتخصصة ، و عادة ما يتم الاكتتاب في هذه القروض بالعملات الأجنبية[23] .

و تلجئ الدول لعقد القروض الأجنبية عندما تكون السوق المالية الداخلية عاجزة عن توفير الأموال اللازمة لتغطية مبلغ القرض و كذلك عندما تعاني من عجز في مدفوعاتها الخارجية و تحتاج لعملات أجنبية لسد هذا العجز و لكن السبب الأساسي هو العجز الموازني الناتج عن برامج التنمية الطموحة التي ترغب في القيان بها .

3 – التمويل التضخمي :

3. 1. ماهية الإصدار النقدي : هو عبارة عن سك النقود الورقية من طرف السلطة النقدية غالبا ما تكون هي البنك المركزي وفقا لما يخول لها القانون باعتبار أن البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة في الوطن التي لها الحق في خلق و تدمير النقود و تتم عملية الإصدار النقدي وفق عدة معايير لعل من أهمها الحالة الاقتصادية و مدى قدرة الاقتصاد على تحمل الكتلة النقدية الإضافية .

لذا يرى الكثير من المفكرين أن وظيفة الإصدار النقدي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي و هذا للأهمية القصوى التي تحيط بمفهوم الإصدار النقدي في تمويل الاقتصاد و إبقاء حالة المرونة في التعاملات و تمويل الحكومة و إبقاء قدرتها على الإنفاق من اجل تحقيق النفع العام .

---

[22] حسين راتب يوسف ريان ،نفس المرجع السابق ، ص ص 279-281 .
[23] منصور ميلاد يونس ، نفس المرجع السابق ، ص 85 .

3. 2.كيفية التمويل بالتضخيم : يقوم البنك المركزي بتقديم وسائل الدفع اللازمة للحكومة كي تتمكن من تأدية نشاطاتها المتعددة مقابل حصوله منها على اذونات خزينة صادرة من السلطة التنفيذية في صورة قرض عادة ، فتقوم القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الموازنة[24] .

إن الالتجاء إلى الإصدار النقدي الجديد كمصدر من مصادر التمويل يكون عندما تعجز المصادر التقليدية الأخرى كالضرائب و القروض العامة عن تغطية النفقات العامة مما يضطر الدولة إلى الالتجاء لإصدار كمية من الأوراق النقد عن طريق البنك المركزي تستخدم في تغطية العجز فلإنفاق هذا و يطلق على هذا الأسلوب في التمويل (التمويل بالتضخم) لان هذا الأسلوب يؤدي إلى حدوث التضخم .

3.3. أسباب التضخم الناتجة عن الإصدار النقدي :

يعتبر السبب الرئيسي في حدوث التضخم الناتج عن الإصدار النقدي هو أن الموارد الطبيعية محدودة عادة ، و لذا لا يستطيع عرض السلع و الخدمات مجارات الطلب المتزايد عليها عند زيادة عرض كمية النقود ، فتنشأ فجوة بين العرض و الطلب مما يؤدي إلى تسريع معدلات التضخم و غلاء الأسعار الذي أصبح الآن واحد من اكبر المشكلات التي يواجهها الاقتصاد العالمي .

رابعا : دراسة مقارنة بين النظامين الإسلامي و الوضعي من باب الموازنة و تمويل العجز الموازني .

من خلال ما تطرقنا إليه سوف نحاول أن نقوم بمقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي من حيث الموازنة العامة وطرق تمويل الموازنة العامة .

1 – من باب الموازنة :

من خلال ما سبق ذكره يتضح أن :

1.1. مفهوم الموازنة في الفكر الإسلامي كان اسبقا منه في الفكر الوضعي و ذلك كون فكرة الموازنة في الإسلام مصدرها الوحي الذي لا تشوبه الضنون عكس الفكر الوضعي الذي أصله بشري ينتابه القصور .

1. 2. ملامح المالية العامة كانت في الفكر الوضعي أكثر اتضاح و هذا بسبب كثرة الأزمات المالية التي دفعت المفكرين إلى إرسال دعائم مالية متينة عكس الاقتصاد الإسلام الذي يتصف بالاستقرار.

1. 3. مبادئ الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي تتنافى مع نظريتها في الاقتصاد الوضعي و يظهر ذلك في الجدول التالي :

---

[24] حسين راتب يوسف ريان ،نفس المرجع السابق ، ص 317.

جدول رقم (1) : مقارنة مبادئ الموازنة العامة بين الاقتصاد الوضعي و الإسلامي.

الاقتصاد الإسلامي	الاقتصاد الوضعي
• السنوية • التخصيص • التعدد • عدم التوازن	• السنوية • عدم التخصيص • الوحدة • التوازن

المصدر : من إعداد الباحثين

2 – من باب تمويل العجز الموازني :

2. 1. مصادر تمويل العجز الموازني بين الاقتصاد الإسلامي و الوضعي حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (2) : المقارنة بين مصادر تمويل العجز الموازني

الاقتصاد الإسلامي	الاقتصاد الوضعي
• المصادر الدورية o الزكاة o الوقف • المصادر الحديثة o سندات المقارضة o أسهم المشاركة o سندات الإيجار o سندات الاستصناع o أسهم الإنتاج o تعجيل الزكاة	• المصادر الجبائية o الضرائب o الرسوم • المصادر الائتمانية o القروض العامة o القروض الخارجية • التمويل التضخمي

المصدر : من إعداد الباحثين

2.2. المتتبع لمصادر تمويل العجز الموازني يلاحظ أن كل الصيغ المنصوص عنها في الإسلام تقوم على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة إلا الزكاة ، في المقابل نلاحظ أن أغلب الصيغ في الاقتصاد الوضعي لا وجود لمفهوم المشاركة بل تتعداها إلى جود نوع من الإذعان في اغلب المصادر .

2. 3. الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي تكون في وثيقة واحدة تشمل جميع الإيرادات والنفقات على العكس في الاقتصاد الإسلامي التي تتكون من وثيقتين تحمل كل واحد منهما موازنة خاصة بنفقاتها و إيراداتها و كما هو موضع في الجدول التالي :

الجدول رقم (3) : الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلام.

موازنة الجزية والعشور عن السنة المالية			
المبلغ	النفقات العامة	المبلغ	الإيرادات العامة
.....	باب 1:رواتب للخليفة والولاة والقضاة غيرهم	.....	باب1: موارد غير مخصصة[25]
.....	باب 2:نفقات جارية (إعانات ومعاشات ومصروفات جارية)	.....	بند 1:موارد الخراج بند2:الجزية بند3:العشور
.....	باب 3: مشروعات عامة		
.....	جملة النفقات العامة	.....	جملة الإيرادات غير المخصصة
موازنة الزكاة عن السنة المالية			
المبلغ	النفقات العامة	المبلغ	الإيرادات العامة
.....	باب 1: رواتب العاملين عليها	.....	موارد الزكاة
.....	باب 2: نفقات جارية –إعانات الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي السبيل الله		
	جملة النفقات العامة		جملة الإيرادات العامة

المصدر : محمد حلمي الطوابي ، نفس المرج السابق ، ص 28 .

4 / يمكن ملاحظة أن مصادر تمويل العجز الموازني في الاقتصاد الإسلامي أكثر تنوعا و مرونة منها في الاقتصاد الوضعي و ذلك للقدرة الواسعة الذي يتمتع بها الاقتصاد الإسلامي في فتح المجال أمام الابتكار و التحديث ، مقارنة بضيق مساحة الابتكار في الاقتصاد الوضعي .

خاتمة :

تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى طرق عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي وتوصلنا إلى مجموعة النتائج التالية :

- يختلف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي من حيث مبادئ الموازنة العامة في مبدأ التخصيص ،الوحدة وعدم التوازن ويشتركان في مبدأ السنوية .
- تعتبر الموازنة في الاقتصاد الإسلامي لا تختلف عن الموازنة في الاقتصاد الوضعي من حيث الشكل فكلاهما يحتويان على إيرادات ونفقات .

[25] ويراد بها ما ليس له أبواب إنفاق غير معلومة .

- تتكون الميزانية العامة في الاقتصاد الإسلامي من وثيقتين (موازنة الجزية والعشور ، موازنة الزكاة) عكس الاقتصاد الوضعي التي تتكون من وثيقة واحدة.
- تعتبر مصادر تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي أكثر منه في الاقتصاد الوضعي.
- يوجد قابلية لزيادة مصادر تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي عكس الاقتصاد الوضعي الذي تعتبر مصادره محدودة .

التوصيات :

يمكن ان نقدم بعض التوصيات والمتمثلة فيما يلي :

- ضرورة التزام الأمة الإسلامية بالاقتصاد الإسلامي وتبنيه عوض الاقتصاد الوضعي.
- يجب الاهتمام أكثر بصندوق الزكاة خاصة وانه يعتبر المصدر الأساسي في تمويل الإيرادات قي الاقتصاد الإسلامي .
- ضرورة نشر الأساليب الحديثة في التمويل الإسلامي مثل : سندات الإجارة ،سندات السلم ،أسهم المشاركة ،سندات المقارضة

قائمة المرجع :

1- محمد حلمي الطوابي ، **اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن العام في الدولة الحديثة دراسة مقارنة**،(الإسكندرية،دار الفكر الجامعي ، 2007).
2- محرزي محمد عباس ، **اقتصاديات المالية العامة**،(الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007).
3- محمد شاكر عصفور ، **أصول الموازنة العامة**، (الأردن ، دالا المسيرة ،2008).
4- كردودي صبرينة ، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي** ،(الجزائر، دار الخلدونية ،2007.
5- محمد عبد الحليم عمر ، الموازنة العامة في الفكر الإسلامي ، **مجلة الدراسات التجارية الإسلامية** ، جامعة الأزهر ، كلية التجارة ، العدد الأول 1984 .
6- محمد طاقة و هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ،(الأردن ، دار المسيرة ، 2007).
7- حسين راتب يوسف ريان ،**عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي** ، (الأردن ،دار النفائس ،1999.
8- قطب محمد إبراهيم ، **الموازنة العامة للدولة** ، (مصر ،الهيئة المصرية للكتاب ،1987) .
9- لعمارة جمال ، اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق ، دراسات اقتصادية مركز البحوث والدراسات الإنسانية ، الجزائر ،عدد 1 رقم 1419 ،1999.
10-محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات الجباية والضرائب** ،(الجزائر ، دار هومة ،2008 ،ط4).
11-سوزي ناشد ، **الوجيز في المالية العامة** ، (الدار الجامعية للنشر ، 2000) ص 11 .
12-منصور ميلاد يونس ، **مبادئ المالية العامة** ، (ليبيا ، منشورات الجامعة المفتوحة، 1994).